«حملة حرية التنظيم»

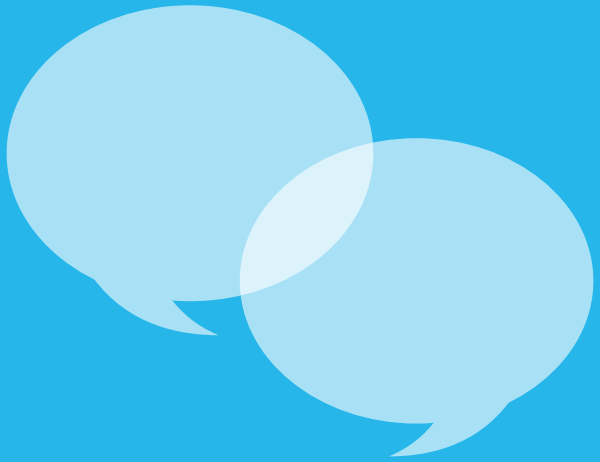

منظمات حقوق الإنسان والتمويل الأجنبي

أسئلة مشروعة

اعداد د. راجية الجرزاوي

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

مـن أكتـر المواضيـع اللـي بتخلـي النـاس تشـك فـي منظمـات حقـوق الإنسـان هـو موضـوع تلقيهـا أمـوال مـن جهـاتٍ أجنبيـة. الموضـوع ده بيخلـي فيـه شـكوك حواليـن إن المنظمـات دي خاضعـة للتأثيـر أجنبـي، أو إنهـا بتشـتغل لغيـر صالـح الوطـن، أو إنهـا منظمـات فاسـدة كل همهـا لـم الفلـوس.

الحكومـات مـن ناحيتهـا، بتسـتغل موضـوع التمويـل الأجنبـي، لتشـويه سـمعة منظمـات حقـوق الإنسـان، لأن شـغل المنظمـات دي مـش بيكـون علـى هـوى الحكومـة، ولأنهـا بتعارضهـا، وكل مـا زادت معارضـة منظمـات حقـوق الإنسـان للحكومـة، كل مـا زادت الحمـلات اللـي بتـروج فكـرة إن دي منظمـات خاينـة أو عميلـة، عشـان النـاس تكـره منظمـات حقـوق الإنسـان، وتبطـل تصدقهـا أو تتعـاون معاهـا.

مـن هنـا أهميـة إننـا نتكلـم عـن طريقـة شـغل منظمـات حقـوق الإنسـان، ونشـرح حكايـة التمويـل الأجنبـي لمنظمـات المجتمـع المدنـي، ونناقـش أي غمـوض، يثيـر قلـق أو شـك النـاس فـي المنظمـات، اللـي هدفهـا الأساسـي تسـاعدهم وتدافـع عـن حقوقهـم.

وإذا كنـا، إحنـا منظمـات المجتمـع المدنـي، والمقتنعيـن بدورهـا، بنقـول دايمـا، إننـا بنشـتغل مـع النـاس وعشـانهم، فأكيـد واجبنـا إننـا نوضـح للنـاس موقفنـا، ونـرد علـى الاتهامـات اللـي بتوجـه ليهـا، حتـى ولـو كانـت اتهامـات باطلـة. الورقـة دي، بتحـاول تجـاوب عـن بعـض التسـاؤلات اللـي سـمعناها، أو قرينـاها، أو حتـى افترضناهـا، عشـان كل اللـي عـاوز يعـرف، ويفهـم، و يكـون رأيـه بحريـة.

١- ليه تاخدوا تمويل من الأجانب؟ أي أجنبي لا يمكن تهمه مصلحة مصر، وأكيد بيشتغل ضد مصلحة بلدنا؟

الواقع والتاريخ بيقولوا لنا أن مش كل أجنبي هو شخص شرير عاوز يضرنا، وبرضه مش كل مصري هو شخص مخلص عاوز خير البلد: حسنى مبارك اللي أفقر البلد، وأذل المصريين، وباع ثرواتنا بتراب الفلوس لأعدائنا، كان مصري. حبيب العادلي ورجال أمن الدولة من زبانية التعذيب والقتل، ورجال الشرطة والجيش والبلطجية، اللي ضربوا المتظاهرين وعذبوا شباب الثورة، واللي لسه منهم بيضرب ويعذب، ورجال المال والسلطة، اللي بينهبوا ثرواتنا، ويزوروا الانتخابات، كل دول مصريين.

الجنسية لوحدها مش ضمان الإخلاص أو الوطنية، الأهم من الجنسية المبادئ والقيم اللي بيدافع عنها الإنسان، وزي ما فيه مصريين شرفاء، فيه أجانب شرفاء، والأمثلة كتير؛ نفتكر مثلا «راشيل كوري» الأمريكية الشابة، اللي قتلتها الجرافات الإسرائيلية في رفح عام ٢٠٠٣، وهي بتحاول مع غيرها من النشطاء الدوليين، منع هدم بيوت الفلسطينيين، أو نفتكر سفينة الحرية اللي حاولت كسر حصار غزة سنة ٢٠١٠، ومات وانجرح عليها ناس من جنسيات مختلفة، وزي الكثير والكثير من الصحفيين والكتاب والناشطين الأجانب، اللي تبنوا قضايا شعوبنا، لأنهم بينتصروا للقيم الإنسانية، بغض النظر عن الحدود والجنسيات.

٢- دول أفراد؟ لكن الدول الأجنبية أكيد هاتسعى تحقق مصالحها على حسابنا، مش كده؟

منظمات المجتمع المدني، حتى إذا افترضنا جدلا، إنها عاوزة تتنازل عن مصالح البلد، لا تمتلك فعلا أي سلطة، سياسية أو عسكرية أو اقتصاديه، في أي مجال، عشان تتنازل عنها أو تتفاوض عليها مع البلاد التانية، الحكومة أو النظام اللي يحكم الدولة هو المتحكم في السلطة، وهو القادر على الدفاع والتمسك أو التنازل والتفريط في المصالح الوطنية.

لازم كمان نعرف أنه شيء عادي أن تتعارض مصالح الدول مع بعضها، وإن الدول تتنافس وتضغط لتحقيق مكاسب ليها حتى على حساب الآخرين، وكل دولة، يحكمها نظام وطني مخلص، بتخوض الصراع السياسي بهدف تعظيم مصالح البلد بتاعتها، وتحسين أحوال سكانها. لكن لو كان هدف اللي في السلطة تحقيق مكاسبهم الخاصة، أو مكاسب طائفتهم أو جماعتهم الأول، ممكن يفرطوا في مصلحة البلد مقابل مكاسب ليهم، يعني تلاقي مثلا أنهم يوقعوا اتفاقيات تجارية تضر الاقتصاد، أو يستلفوا ديون باهظة، أو يرتبطوا باتفاقيات عسكرية تقيد الجيش، لأن ده هايحقق مصلحتهم ومكاسب ليهم.

٣- مش ممكن المنظمات اللي بتاخد تمويل من الأجانب، تضر بمصلحة مصر عن طريق إنها تمدهم بالمعلومات الحيوية وأسرار البلد؟

الكلام دا رغم إنه بيتقال كتير، مالوش أي معنى ، هو إيه المقصود بالمعلومات الحيوية، والأسرار الدقيقة، اللي ممكن تضر مصلحة البلد؟ المفروض إنها المعلومات العسكرية، والأسرار الدربية. طيب، هل فيه أي منظمة أهلية، أو حقوقية، عندها معلومات من النوع دا، أو بتشتغل في أي مجال ممكن يكون فيه أسرار من النوع دا؟ الإجابة: لأ، حتى المنظمات اللي تنادي بالسلام مثلا أو ضد تجارة الأسلحة، بتعمل ده على المستوى السياسي، مش العسكري.

منظمات المجتمع المدني، بتشتغل في مجالات الحقوق، والحريات، المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وبتعمل أبحاث وبتجمع معلومات في المجالات دي، عشان تتعرف على حقيقة الأوضاع، وبعدين تطرح الحلول المبنية على الوقائع. والحقيقة، حتى الأبحاث اللي بتعملها المنظمات الحقوقية، نسبتها قليلة جدا، مقارنة بالأبحاث، والمعلومات، اللي بتعملها وتجمعها، جهات البحث الحكومية، أو الجامعية، الحكومة المصرية، بوزاراتها، وهيئاتها، ومؤسساتها، ومراكز معلوماتها، عندها أبحاث، ومشاريع، وتدريبات، مع كتير جدا من جهات التمويل الأجنبية، في المجالات الصحية، والزراعية، والبيئية، والسكانية، وحتى العسكرية. والأعجب أن الحكومة المصرية تسمح للدول الأجنبية، الشريكة معها في المشروعات، بجمع المعلومات، والإحصائيات، بسهولة أكثر بمراحل مما تسمح به للمصريين. وعموما، انتشار وسائل الاتصال الحديثة والميديا، أتاح كمية هائلة من المعرفة والمعلومات، بحيث لم يعد سهلا، لا إخفاء المعلومات، ولا اعتبار إن إجراء أبحاث، وجمع إحصاءات شيء ممكن يضر بأمن البلد.

٤- طب إيه حكاية إن المنظمات الحقوقية بتنشر أخبار بتشوه سمعة مصر؟

الكلام دا بنطبق عليه المثل اللي بيقول « ما تنشرش غسيلك الوسخ «، وعيب هذا المثل، هو أنه بيحرضنا نخبي غسيلنا الوسخ، بدل ما نغسله، كأن المهم، مش إننا نغسل ملابسنا عشان تبقى نظيفة، ولكن الأهم، إن الناس ميعرفوش إن ملابسنا قذرة.

و»القذارة» اللي منظمات المجتمع المدني، متهمة إنها بتنشرها في غسيلنا الوطني، هي في الحقيقة أخبار الفقر، والمرض، والتعذيب، وانهيار التعليم، والبطالة، والفساد، وتزوير الانتخابات، واضطهاد الأقليات، والعنف ضد النساء، وغيرها. ده غير قايمة طويلة من «المظالم «، بيدعوا إن المنظمات لما تنشرها بتلوث سمعة مصر! رغم أن العقل يقول، إن المتسببين في وجود واستمرار هذه المظالم والجرائم في حق الناس، المسئولين عن حكم وإدارة البلاد، هم في الحقيقة اللي بيلوثوا سمعة مصر.

مش المفروض نسكت عن الحق لأنه مُرّ، كده بنحمي اللي بيعملوا جرائم، كشف التعذيب: يفضح المعذبين، ويسهل ملاحقتهم، وكشف التزوير والفساد والرشوة: أول خطوات القضاء عليهم، ودا اللي بتعمله المنظمات الحقوقية. مقاومة الظلم والقهر، مش احتماله والسكوت عليه، هو اللي يبني السمعة الطيبة: الثورة المصرية كشفت لنا وللعالم كمّ كبير من «أقذار» النظام السابق، وصوتنا ورفضنا –مش سكوتنا- هو اللي حقق لمصر والمصريين، بعد الثورة، سمعة طيبة وتقدير من شعوب ودول العالم .

٥- إنتو أصلا بتاخدوا تمويل ليه؟ الأصل في العمل الأهلي إنه عمل تطوعي، واللي بياخدوا فلوس ومرتبات دول منتفعين وخلاص!

لازم في الأول، نفهم يعني إيه جمعيات أهلية، أو منظمات المجتمع المدني، وبتعمل إيه؟ المنظمات أو الجمعيات الأهلية، هي شكل من أشكال التنظيم المجتمعي، يعني كيان، يتجمع فيه عدد من الأفراد في المجتمع، وينظموا نفسهم، وجهودهم، بغرض يحققوا أهداف عاوزين يحققوها. ومنظمات المجتمع المدني دي بتكون طوعية، يعني ينضم إليها الفرد بإرادته الحرة، وكمان تطوعية يعني لا تستهدف الربح.

والجمعيات الأهلية، اللي بتقدم أنشطة ثقافية زي المحاضرات، أو اجتماعية زي الرحلات مثلا، جايز تقدر تعتمد على التطوع والتبرعات الفردية بشكل كامل، لكن دا يستحيل تصوره، في منظمات هدفها تقديم الخدمات. مثلا، يعني لو جمعية بتقدم خدمات صحية على سبيل المثال، ممكن حد يتبرع لها بالمال لإقامة مستوصف، وممكن يتطوع فيه أطباء أو ممرضين لتقديم الخدمة ساعات أو أيام محددة في الأسبوع، ولكن هايكون فيه احتياج لآخرين لاستمرار الخدمة باقي الأسبوع مثلا، أو لتنظيم العمل، أو لتنظيف المكان. واللي بيقوموا بالعمل دول، بيتعينوا في وظائف دائمة أو مؤقتة بالجمعية بمرتبات. وبرضه، لو جمعية تنموية مثلا، هدفها مكافحة الفقر، عاوزة تدرب جمهورها على حرفة أو شغلانه، أو عاوزة تعمل دراسة لمعرفة أسباب التسرب من التعليم مثلا، الجمعية دي ماتقدرش تعتمد على المتطوعين بس، لأنها محتاجة لخبراء متخصصين في البحث والتدريب يساعدوها.

والمنظمات الحقوقية أو الدفاعية اللي بتشتغل في مجال حقوق

الإنسان، وعملها يعتمد على البحث الميداني، والدعم القانوني، وتنظيم الحملات، تحتاج لجهود باحثين ومهنيين متخصصين ومتفرغين للعمل، فمثلا مش ممكن المنظمة تعتمد على وجود محام متطوع عندها بعض الوقت عشان يقدر يقدم مساعدة قانونية للمعتقلين، ويروح النيابة في أي وقت من الليل أو النهار ، وإلا هايفقد شغله مصدر رزقه، ده غير ضرورة تدريبه على خبرة وطريقة العمل الحقوقي. لكن المنظمات الأهلية عموما لسه برضه تعتمد على العمل التطوعي، أولا لأنها لا تستهدف الربح، وإنما هدفها تغطية نفقاتها عشان تستمر في العمل. وثانيا لأن مرتبات العاملين فيها عموما أقل بكثير من المرتبات في الأنشطة الربحية، وكتير من اللي بيشتغلوا فيها بيكون عندهم فرصة أنهم ياخدوا أضعاف مرتبهم لو اتجهوا للقطاع الخاص، ولكنهم بيتنازلوا عن فرصة المكسب الكبير لصالح القيم والأهداف اللي بيؤمنوا بيها.

٦- إيه هي مصادر التمويل الأجنبي، الفلوس دي منين ؟

مصادر التمويل الأجنبي متنوعة، منها مثلا حكومات الدول الغنية، واللي ممكن يكون عندها هيئات أو وزارات مخصوص معنية بالتنمية، زي هيئة التنمية الدولية السويدية، و الهيئة الاسترالية للتنمية الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية. وفيه كمان المنظمات الحكومية الدولية، ودي منظمات بتتكون من مجموعة من الدول، زي الأمم المتحدة مثلا، وزي منظمة الأوبك المكونة من الدول المصدرة للبترول، وزي البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى كده، فيه المنظمات الدولية غير الحكومية، أو مؤسسات خاصة، زي مثلا منظمة فورد، أو معهد المجتمع المفتوح، أو مؤسسة بيل وميليندا جيتس، أو مؤسسة فردريش ايبرت. وفيه كمان المؤسسات الدينية الدولية الكبرى، زي منظمة الإغاثة الإسلامية أو زي كاريتاس مثلا.

وأخيرا فيه التبرعات المباشرة من الأفراد؛ منظمات كبيرة ومحترمة بتقبل تبرعات مباشرة من الأفراد زي منظمة العفو الدولية مثلا أو منظمة إنقاذ الأطفال الدولية،والمنظمات دي نفسها ممكن تمول مشروعات لمنظمات أخرى في أي مكان في العالم.

كل دي وغيرها، اسمها جهات مانحة، يعني ممكن تعطي تمويلات، للحكومات، أو للمنظمات، لتنفيذ مشروعات معينة: مثلا، ممكن جمعية، تقدم طلب تمويل مشروع يهدف لمكافحة الفقر في الصعيد عن طريق تقديم قروض صغيرة، لعدد من النساء المعيلات، عشان يعملوا مشاريع صغيرة تدر الدخل. مشروعات الحكومات بتكون كبيرة وتمويلها بيكون كبير، مثلا وزارة الصحة نفذت مشروع استهدف

تحسين الرعاية الصحية، بإنشاء وتشغيل عدد من وحدات طب الأسرة على مستوى الجمهورية في عدد من المحافظات. وفي كل الأحوال جهة التمويل بتتابع إنجاز المشروع عن طريق تقارير متابعة النشاط، وتقارير الميزانية، اللي بتقدمها الجهة اللي أخذت التمويل وتدعمها بمستندات وإيصالات ودفاتر حسابية.

٧- طب ليه بيتبرعوا بالفلوس دي لينا؟

فيه دوافع كتير تخلي الناس تتبرع بالفلوس، وتختلف الدوافع من فرد إلى فرد، ومن مجتمع لمجتمع، لكن عموما ممكن نميز أنواع الدوافع التالية:

-دوافع التعاطف الإنساني: يعني الناس بتتعاطف، أو تعطف على بعض، خصوصا في الظروف الصعبة، تطور الإعلام ووسائل الاتصال، خلانا نشوف كل الكوارث والمصائب، اللي بتحصل في أي مكان في العالم، وقت حدوثها تقريبا. لما بتحصل كوارث طبيعية، زي الفيضانات، أو الزلازل، أو الحرب الأهلية، المنظمات والأفراد والحكومات ممكن ترسل تبرعات للمناطق المنكوبة دي، مثلا مصر أرسلت تبرعات للصومال عشان كوارث الجفاف والحرب، واللجنة الشعبية للتضامن مع الانتفاضة الفلسطينية اللي تكونت عام ٢٠٠٢ جمعت وأرسلت عشرات من قوافل المساعدات الغذائية والطبية، إلى غزة، أثناء الانتفاضة. التبرعات دي، بالنسبة لفلسطين أو الصومال، أموال أجنبية.

- دوافع دينية: ناس كتير بتتبرع، لأن الدين بيفرض عليهم التبرع بجزء من مالهم، زي الزكاة في الإسلام، والعشور في المسيحية. أو بيتصدقوا، ابتغاء الثواب والمغفرة . التبرعات دي ممكن يعطوها مباشرة للفقراء، أو ممكن يدفعوها لمؤسسة دينية، تجمعها، وتمول بيها مشاريع متنوعة ، مثلا، هيئة كاريتاس الدولية، ليها فروع في مصر، وبتقوم من أكثر من خمسين سنة،بأنشطة كتير، زي مساعدة اللاجئين، ومكافحة الإدمان، والرعاية الصحية. جمعية مصطفي محمود أيضا بتساعد الفقراء بأموال الصدقات في مصر وخارج مصر، وزمان كان نظام الوقف الإسلامي، من أهم مصادر تمويل الأنشطة الخيرية في مصر.

- **دوافع فكرية:** يعني مثلا إن الناس تكون مؤمنة بقضية أو بفكرة أو بمجموعة من المبادئ، وعاوزة تساعد في دعم القضية أو الأفكار أو المباديء اللي بتؤمن بيها. والأفكار والقيم والمبادئ بطبيعتها عابرة للحدود، والمؤمنين بها بيبحثوا عن التعاون والتضامن والمساندة، مع بعض، لأن تضامنهم يقوي موقفهم، ويدعم قضيتهم. والدعم المالي أحد أشكال هذا التضامن والمساندة.

القضية دي ممكن تكون مثلا حماية البيئة، أو منع تجارب الأسلحة النووية، أو مناهضة التعذيب، أو تدعيم حقوق النساء، أو حتى حماية دبب الباندا في غابات الصين من الانقراض، أو أي موضوع تاني.

- **دوافع سياسية:** والمقصود بيها الأسباب السياسية، اللي بتدفع الدول،عادة القوية، لتقديم المساعدات لدول أخرى، عادة أضعف. في الأغلب بتكون التمويلات دي موجهة للحكومات، لكن أحيانا توجه للمجتمع المدني، عشان قدرته على الوصول للناس أكبر.

مثلا مبدأ التعاون الدولي، والمبدأ ده التزام وضعه المجتمع الدولي على الدول القادرة أنها تدي العون المالي أو التقني أو الخبرات للدول الأضعف. مبدأ التعاون الدولي بيرجع إلى إدراك الدول والشعوب، أنها تعيش في كوكب واحد، بعنى في مركب واحد، مثلا فيروس الإيدز، اللي بيقولوا أنه ظهر في إفريقيا، لكنه بقى وباء وانتشر في كل العالم، ودلوقت من مصلحة الدول الغنية أنها تساعد دول إفريقيا الفقيرة في مكافحة الإيدز، مش بس من باب الإنسانية، ولكن كمان حماية لنفسها منه.

الدول الغنية ممكن برضه تقدم مساعدات، لتحسين أحوال الدول الأفقر، لأن استقرار الدول الأفقر، مفيد ليها، مثلا الدول الغنية بتقدم مساعدات لتحسين الأوضاع الاقتصادية، وتوفير فرص عمل، في البلاد المصدرة للمهاجرين، لأن ده ممكن يقلل مشاكل الهجرة الغير شرعية للبلاد الغنية،أو مثلا، تقدم مساعدات لدعم الديمقراطية والحكم الرشيد، في البلاد اللي فيها استبداد وفساد شديد، لأن الاستبداد والفساد بيتسببوا عادة في ظهور جماعات التطرف الديني والسياسي، واللي بتمارس العنف وتستهدف الدول الغنية.

طبعا دا مايمنعش، أن الدول الأقوى ممكن تستخدم المال في الضغط السياسي على الدول الأضعف لتنفيذ مطالبها، يعني تربط منح المعونات، أو التسهيلات لدولة من الدول بموافقة الدولة دي على عقد اتفاقية، أو إعلان تأييد، أو المشاركة في حلف أو حتى في حرب.

٨- طيب ليه مش بتاخدوا تمويل وطني من المصريي.، فيه مصريين كتير أغنياء وبيتبرعوا كتير!

يا ريت، لكن في الوقت الحالي، ما فيش إقبال بين المصريين القادرين، على تمويل منظمات حقوقية، دورها أنها تنتقد سياسات الحكومة، وتكشف الفساد. ممكن يكون السبب، أن الطبقة اللي عندها الثروة في مصر، هي جزء من السلطة، جزء من الأوضاع المائلة دي، وحتى القلة اللي مش مشاركة في الفساد، بتخاف أن يعرضها مساندة المنظمات الحقوقية لغضب النظام أو لانتقامه.

التمويل الوطني في مصر، مشغول إما بالأعمال الخيرية، زي موائد الرحمن أو التبرع للملاجئ والجوامع، أو بإنشاء جمعيات خدمات ورعاية . للأسف لا يوجد، حتى الآن، عند الطبقة الغنية في مصر، ميل لتمويل جمعيات تنموية، أو منظمات حقوقية، أو مراكز ومعاهد بحثية مثلا. ورغم أن الأعمال الخيرية والرعاية والخدمات، حاجات كويسة لأنها ممكن تشبع جعان وتعالج مريض، تأثيرها محدود لأنها بتخدم أعداد قليلة ومش بتقضي على أصل المشكلة، يعني الفقير بيرجع جعان وعيان تاني بعد ما بتخلص الخدمة.

٩- ماكانش فيه حاجة اسمها تمويل أجنبي زمان ولا كل المنظمات دي، إيه اللي حصل؟

ده صحيح، إحنا بنمر بمرحلة نشطة من مراحل العمل الأهلي. ولما نراجع تاريخ العمل الأهلي في مصر نلاقي أنه مر بمراحل من النشاط ومراحل من الانكماش، لأنه مرتبط بظروف المجتمع.

العمل الأهلي في مصر، بدأ من أكثر من ١٩٠ سنة، وأول جمعية أهلية قامت، كانت الجمعية اليونانية، اللي كونتها الجالية اليونانيةفي الإسكندرية سنة ١٨٢١. وبعدها ظهرت الجمعيات الثقافية، زي الجمعية المصرية الجغرافية، سنة ١٨٧٥، أما الجمعيات الدينية فظهرت بعد كده.

ونما النشاط الأهلي مع نمو الحركة الوطنية في أوائل القرن العشرين، وكان رموز الحركة الوطنية نشيطين في العمل الأهلي، مثلا مصطفى كامل، والشيخ محمد عبده، كانوا من مؤسسين الجمعية الخيرية الإسلامية، اللي أنشأت مستشفى العجوزة الموجودة لحد دلوقتي، وفي الوقت ده الأغنياء المصريين كانوا بيمولوا العمل الأهلي اللي حقق فعلا حاجات طموحة جدا . مثلا إنشاء أول جامعة في مصر، الجامعة المصرية، تم عام ١٩٠٨ (جامعة القاهرة الآن) على يد جمعيات أهلية، وكان من ضمن المؤسسين فيها سعد زغلول، وقاسم أمين. والجميل أن عموم الناس كمان ساهموا في تمويل الجامعة بالاكتتاب العام، يعني بتبرعات من الأفراد. وتبرع الناس كمان لإقامة تمثال نهضة مصر الموجود قدام كوبري الجامعة. واستمر انتعاش العمل الأهلي في التلاتينات والأربعينات،ر وظهرت منظمات الطلاب والعمال والنساء وشاركت في العمل السياسي، وربطت بين تحقيق أهدافها، وبين تحقيق الاستقلال.

بعد ثورة ١٩٥٢، حصل انكماش للعمل الأهلي، لأن النظام الناصري قيد الحريات، وقيد المشاركة السياسية. وعام ١٩٥٦ تم حل الجمعيات الأهلية، وبعدين صدر قانون ينظم إنشاء الجمعيات سنة ١٩٦٤، لكنه في الحقيقة كان قيد على عمل الجمعيات.

وبعدين من السبعينات والثمانينات ، بدأت مرحلة جديدة نشطة من العمل الأهلي، اللي إحنا فيها دلوقت، لأسباب وظروف ليها علاقة بفشل التجربة الاشتراكية، وبداية التحول للرأسمالية. وبدأت الدولة تتراجع وتنسحب من تقديم الخدمات زي التعليم والعلاج للمواطنين، عشان كده شجعت نشاط الجمعيات، خصوصا الجمعيات الخيرية، وجمعيات الخدمات، عشان تقوم بالخدمات دي بدل منها. وزادت المنظمات مع الوقت، ووصلت حاليا لحوالي ٤٠ ألف منظمة وجمعية أهلية. ظهرت المنظمات الحقوقية، مع تفاقم الاستبداد السياسي والتعذيب، وأول منظمة حقوقية مصرية قامت عام ١٩٨٥، ووصل عددهم دلوقتي لحوالي ١٥٠ منظمة حقوقية.

١٠- يعني فيه آلاف الجمعيات الأهلية في مصر، إشمعنى منظمات حقوق الإنسان عليها كلام كثير؟

المنظمات الأهلية، زي ما قلنا أنواع، فيه منظمات تقديم الرعاية والخدمات، وفيه المنظمات التنموية، وفيه المنظمات الحقوقية، وأتقل نوع على قلب الحكومات هو المنظمات الحقوقية.

لو قلنا مثلا، أن منظمات الخدمات أو الجمعيات الخيرية، بتدي الفقير سمكة عشان يأكلها، والمنظمات التنموية، بتعلمه إزاي يصطاد السمكة، تلاقي المنظمات الحقوقية، بتدور في الأسباب، اللي بتخلله فقير، وبتكشف له، ولغيره السياسات، والقوانين، والمصالح، اللي ورا فقره، وبتساعده يعرف حقه، ويطالب بيه.

الحكومات، بتحب المنظمات من النوعين الأول والثاني، لأنهم بيشيلوا عنها عبء رعاية مواطنيها، وبيخففوا عليها الدور اللي مفروض تقوم بيه،لكنها، خصوصا الحكومات المستبدة بتكره النوع الثالث، وهو المنظمات الحقوقية لأن المنظمات دي بتكشف الأوضاع، وبتضغط على الدولة لتصحيحها، ولأنها بتقوي الناس وتساعدهم يطالبوا بحقوقهم.

والسلطة المستبدة، والفاسدة، بتعادي المنظمات الحقوقية بطرق كتيرة، زي إنها تقوم ضدها حملات تشهير، تتهمها فيها بالفساد أو بإنها بتضر بمصلحة البلد، من غير أي دليل حقيقي، بس عشان تشوه سمعتها وتخوف الناس منها. أما أهم أداة السلطة بتحارب بيها المنظمات الحقوقية فهي القوانين اللي بتفصلها، عشان تخنق وتعرقل عمل المنظمات دي. كل القوانين اللي نظمت عمل الجمعيات الأهلية في مصر من بعد ثورة يوليو ، من أول قانون ١٩٦٤ ، إلى القانون الحالي، إلى مشروع القانون الذي قدمته حكومة الأخوان في عهد د. مرسي، كلها قوانين قمعية تقيد الجمعيات.

١١- معترضين ليه على مشروع قانون الجمعيات الأهلية الجديد ؟

بعد ما تمكنت جماعة الإخوان المسلمين من السلطة والحكم، موقفهم بقى عدائي تجاه المنظمات الحقوقية والدليل أن مشروع قانون الجمعيات اللي كان تقدموا به قبل وصولهم للحكم شيء، والقانون اللي بيقدموه دلوقت شيء تاني خالص. والحقيقة لحد دلوقت ماحدش عارف مشروع القانون بالضبط فيه إيه، فيه ٣ نسخ من المشروع موجودين، ومش عارفين أنهي واحدة هي اللي هاتتناقش. كل المشاريع المقدمة أسوأ من بعض، وجميعهم بيقيدوا العمل الأهلى والحقوقي خصوصا.

واحد من مشاريع القانون يمنع المنظمات من أي نشاط يصنف أنه «سياسي»، وتحت التسمية دي، ممكن أنه يبقى ممنوع على الجمعيات مثلا تقييم أداء الحكومة والوزارات، أو ممارسات الشرطة، أو أداء البرلمان أو مراقبة الانتخابات أو طلب تعديل القوانين. وكمان مشروع القانون بيمنع العمل «النقابي»، وده معناه ممنوع على الجمعيات متابعة الإضرابات، أو دعم العمال أو المهنيين قانونيا، أو التدخل في قضايا الأجور وغيرها، وبكده ممكن القانون يقيد ويمنع أغلب الأنشطة الحقوقية.

ويسمح مشروع القانون للحكومة بالتدخل في تفاصيل العمل الداخلي للجمعية، وفي اختيار ممثليها، وطريقة عملهم، وعمل مجلس إدارة الجمعية. وغير أن ده تدخل في أمور من شأن أعضاء الجمعية وحدهم، الأخطر أن الحكومة تقدر تطلب حل الجمعية ومصادرة أموالها بدعوى أنها مش بتحقق الأهداف اللي أنشئت عشانها من وجهة نظر الحكومة. ومشروع القانون بيعتبر أموال الجمعيات أموال عامة، ورغم أن دا غير

صحيح قانونا، القيود الإدارية على الصرف من الأموال العامة أصعب بكثير لدرجة تكتف عمل المنظمات بإجراءات بيروقراطية صعبة، والغلط فيها عقوبته جسيمة لأنه يعتبر إهدار لمال عام.

وكمان بيشترط مشروع القانون موافقة الحكومة على التمويل الأجنبي قبل صرفه، وممكن عن طريق الشرط ده أن الحكومة تمنع التمويل عن المنظمات اللي مش على هواها والمعارضة وعلى سبيل المثال رفضت الحكومة فعلا ثمان مشاريع متتالية لواحدة من المنظمات الحقوقية ،واضطرتها دلوقت تتوقف عن العمل

وفيه غير ده كتير من القيود في مشاريع القانون، للدرجة اللي تخليه، لو صدر بالشكل ده، أسوأ قانون للعمل الأهلي في تاريخ مصر.

١٢ - طيب لما أنتو مش عاوزين الحكومة تتدخل في شغلكم أمال مين يحاسبكم؟ وإزاي؟

المحاسبة شيء والتدخل والتضييق شيء آخر. المطلوب أن الحكومات ماتتدخلش في حق تكوين الجمعيات لدرجة تفسد الحق ده. لكن دا مش معناه أن الجمعيات فوق المحاسبة. الجمعيات لا تعترض على تنظيم نشاطها، لكن على تعطيله. و

الدول الديمقراطية في العالم كله، عندها نظم وقواعد ممكن نستفيد منها بتصون حق التنظيم وكان فعلا فيه عدد من المنظمات الحقوقية كان قدم مشروع قانون لتنظيم عملها، لكن تم إهماله. وعموما حق الناس في تكوين الجمعيات لازم يكون متوفر، بشرط أنها تلتزم بإتباع مباديء الشفافية والإفصاح عن أنشطتها وميزانيتها ومصادر تمويلها وأوجه الصرف لكل اللي عاوز يطلع عليها، سواء أفراد أو جهات شعبية أو رقابية. وأما لو فيه مخالفات فالقانون العام قادر على محاسبة أعضاء الجمعية لو ارتكبوا جرائم سواء جنائية أو مدنية، زيهم زي أي حد من أصحاب المهن أو الشركات مثلا أو أي أفراد بيمارسوا نشاط في المجتمع

وفي الحقيقة أهم أشكال المحاسبة، هي اللي بيبعملها الرأي العام، يعني حكم الناس والصحافة والإعلام والمجتمع ، لأن مصدر قوة المنظمة الأساسي هو سمعتها ومصداقيتها، إذا فقدتهم، تفقد قيمتها قدام الناس وتخسر قدرتها على العمل والتأثير.

الشفافية وحكم الرأي العام ممكن يكونوا أكثر كفاءة في المحاسبة من القانون أحيانا، فعلى سبيل المثال مافيش قانون يمنع جمعية أو جماعة أو منظمة من توزيع الشاي والزيت والسكر على المواطنين، ولكن معرفة كمية الأموال اللي بتتصرف، ومصادرها، وخريطة توزيعها،

علـى ميـن وفيـن، وأمتـى؟ وارتباطهـا بمواسـم زي الانتخابـات مثـلا ، أو بـأي شـروط تانيـة ، يكـون أقـوى فـي تكويـن رأي عـام ضـد الممارسـات دي وفـي تقويمهـا.

١٣- يعني المنظمات الحقوقية دي صح ومابتعملش حاجة غلط ولا عندها مشاكل ؟

ماحدش قال كده، المنظمات الحقوقية زي كل حاجة عندها نقط قوة ونقط ضعف، وفيها الكويس والوحش.

من أهم نقط الضعف دي أنها معزولة، وبعيدة عن الناس، هي في الأساس منظمات نخبة من المتعلمين والمتخصصين، وحتى جمهورها كمان كده. وأغلب المنظمات منظمات مقفولة، يعني تتكون من العاملين فيها من المتخصصين، ومش مفتوحة للعضوية أو حتى للتطوع، صحيح ثقافة التطوع ضعيفة في المجتمع، لكن معظم المنظمات قدرتها على تحفيز التطوع والاستفادة منه محدودة. ده غير أن بتتركز الغالبية العظمى من المنظمات في القاهرة والإسكندرية مع ان الريف والصعيد في أشد الحاجة ليها

كمان أغلب المنظمات ضعيفة من ناحية البناء المؤسسي، وبتلاقي صعوبة في إيجاد الكفاءات المناسبة للعمل فيها، والديمقراطية الداخلية للمنظمات ضعيفة نسبيا، ويتركز اتخاذ القرارات فيها في أيدي المديرين.

بعض المنظمات كمان تنقصها معايير للشفافية والإفصاح ودول ضروريين للوقاية من الفساد المالي.وبعض المنظمات كمان تنقصها الاستقلالية في عملها، بمعنى إنها ممكن توافق على بعض المشاريع بغض النظر عن قيمتها، لمجرد توفر التمويل ليها، أو أنها قد تسمح بتدخل جهة التمويل في أسلوب العمل أو في اختيار العاملين بها مثلا.

ورغم إن جزء من هذه المشاكل سببه أن المنظمات تعمل في جو من الحصار والاستبداد وانخفاض الوعي، لكن المنظمات أيضا مسئولة ومطالبة بالعمل على حل هذه التحديات.